قال الشاطبي: «والقول في «الم» ليس هكذا[101]، وأيضاً فلا دليل من خارج يدلّ عليه، إذ لو كان له دليل لاقتضت العادة نقله، لأنّه من المسائل التي تتوفّر الدواعي على نقلها لو صحّ أنّه ممّا يفسّر ويقصد تفهيم معناه، ولمّا لم يثبت شيء من ذلك، دلّ على أنّه من قبيل المتشابهات، فإن ثبت له دليل يدلّ عليه صير إليه. وهناك أقوال وآراء في تفسير هذه الحروف، وكلّها غير مستندة إلى شاهد أو دليل، وبذلك ترى هذه الأقوال مشكلة إذا سبرناها بالمسبار المتقدّم[102]. هذا ومع إشكالها فقد اتّخذها جمع من المنتسبين إلى العلم، بل إلى الاطّلاع والكشف على حقائق الأُمور حججاً في دعاو ادّعوها على القرآن، وربّما نسبوا شيئاً من ذلك إلى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وزعموا أنّها أصل العلوم، ومنبع المكاشفات على أحوال الدنيا والآخرة، وينسبون ذلك إلى أنّه مراد الله تعالى في خطابه للعرب الأُميّة التي لاتعرف شيئاً من ذلك، وهو إذا سلم أنّه مراد في الجملة، فما الدليل على أنّه مراد على كل حال من تركيبها بعضها ببعض، ونسبتها إلى الطبائع الأربع، وإلى أنّها الفاعلة في الوجود، وأنّها مجمل كلّ مفصّل، وعنصر كلّ موجود؟! ويرتّبون في ذلك ترتيباً جميعه دعاو ومحالة على الكشف والاطّلاع». قال: «ودعوى الكشف ليس بدليل في الشريعة على حال، كما أنّه لايعدّ دليلاً في غيرها». قال: «ومن ذلك أنّه نقل عن سهل بن عبدالله[103] في فهم القرآن أشياء ممّا يعدّ من باطنه. فقد ذكر عنه أنّه قال في قوله تعالى: (فَلاَ تَجْعَلُوا لله أَنْدَاداً)[104] أي: أضداداً،